

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧١

بتعيينات بوزارة الداخلية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بنظام هيئة الشرطة والقوانين المتعلقة له

قرر :

مادة ١ - عين كل من : اللواء عبد محمد حسن حسين مدير مصلحة التفتيش العام وكيل وزارة الداخلية .
اللواء صلاح الدين سالم عبد وكيل مصلحة التفتيش العام مديرا لمصلحة التفتيش العام .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٩٠ (١٩ فبراير سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١

بإقرار ماتم من تجاوز بند ٥ - المكافآت بميزانية

مصلحة الضرائب لسنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٩ بربط الميزانية العامة

للدولة للسنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ ؛

قرر :

مادة ١ - إقرار ماتم من تجاوز بند ٥ - المكافآت نوع ١ -

تعويض العاملين عن جهود غير طادية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ (ثلاثين ألف جنيه)

أخذاً من وفود بند ١ - الدرجات الدائمة بالباب الأول بميزانية

مصلحة الضرائب لسنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٩٠ (١٦ فبراير سنة ١٩٧١)

أنور السادات

التي يزيد عدد العاملين فيها على خمسين فرداً بالنسبة لمن يبلغ عمره منهم من ١٨ سنة إلى ٤٥ سنة ، وكانوا مستوفين لشروط التطوع ، وذلك لتنظيم تطوع هؤلاء الأفراد طبقاً للاعداد المقررة لتأمين كل مدينة وينسب تنشى مع اعداد الأفراد المستوفين للشروط بكل جهة .

وفي حالة عدم توافر الاعداد المطلوبة من الجهات المشار إليها بالفقرة السابقة تستكمل الاعداد المقررة من أصحاب الأعمال الخاصة بالمدينة .

وينظم مجلس الدفاع الشعبي بالمدينة نظام استدعاء هؤلاء المتطوعين للتدريب والخدمة دورياً بمدن حماية الشعب " .

" مادة ٤٨ مكرراً - تتولى المحافظات تجهيز مكان إيواء مناسب لراحة المتطوعين أثناء فترات الخدمة بمدن حماية الشعب مع صرف بدل إياشة قدره مائة مليم لكل متطوع مقابل كل ليلة يقضيها في الخدمة والتأمين بالمدينة كما تصرف المحافظات للمتطوعين في المدن من غير ذوى الدخل الثابت من أصحاب المهن الحرة ، وأصحاب الأعمال الخاصة ، والصناع ، والعمال لدى الغير بدلاً تقدياً قدره مائتان وخمسون مليماً عن كل يوم من أيام التدريب خلال فترة التدريب الأساسى .

وتصرف هذه البدلات خصماً على الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض في ميزانيات مجالس مدن حماية الشعب " .

" مادة ٤٩ مكرراً - كل من تخلف من العاملين المشار إليهم في المادة ٢٢ مكرراً عن التدريب الأساسى أو دور الخدمة المحدد له يعتبر مرتكباً لجريمة الغياب المنصوص عليها في قانون الأحكام العسكرية كما يعتبر منقطعاً عن عمله بغير إذن ، ويطبق في شأنه في هذه الحالة أحكام قانون الأحكام العسكرية المشار إليه أو القوانين واللوائح الوظيفية التي تخضع لها أيهما أشد " .

" مادة ٥٢ - يراعى عند إعداد التقارير السنوية للعاملين في الجهات المنصوص عليها في المادة ٢٢ مكرراً أن يوضع في الاعتبار كفاءتهم وانتظامهم في التدريب والخدمة في الدفاع الشعبي على ضوء تقارير رؤساء مجالس المدن .

كما يوضع ذلك في الاعتبار عند تقرير صلاحية العاملين المعينين لأول مرة خلال فترة الاختبار " .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل من تاريخ صدوره ، فيما هذا الحكم الوارد في المادة الثانية تحت مادة ٤٨ مكرراً فيعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧١

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٩٠ (١٥ فبراير سنة ١٩٧١)

أنور السادات